

إفافة العواء

[357] [القصيتين في مءلولها اللفظى، بل يصح حمل كلتا القصيتين على إرادة معناهما اللغوى في مرحلة الاستعمال، مع الالتزام بخروج بعض افراد العام في الثانية عن الارادة الجءية، كما أنه لو كان في القضية الثانية الاسم الظاهر مكان الضمير، مثل (وبعولة المطلقات) فان مجرد العلم - بخروج بعض الافراء من القضية الثانية - لا يوجب الاجمال في الاولى، فكذلك حال الضمير من ءون تفاوت [230] فتءبر جيداً. (فصل في تخصيص العام بالمفهوم المءالف) اءتلف في جواز تخصيص العام بالمفهوم المءالف، بعء الاتفاق على الجواز في المفهوم المءافق. ومءمل الكلام فيه أن أظهر ما قيل فيه بالمفهوم القضية الشرطية، وقء قلنا في محله أن ظهورها في مءخلية الشرط لثبوت الحكم مما لا يقبل الانكار. وأما دلالتها على الحصر، فهى قابلة للانكار، والمءعى للمفهوم لابد له من اءعاء دلالتها على الحصر، وإن سلمت هذه الدلالة، فلا اشكال في أنها ليست بالمرتبة التى لا يصلح رفع اليد عنها بواسطة عموم وإطلاق ونحوهما إذا عرفت ذلك فنقول: إذا ورد عام وقضية شرطية دالة بمفهومها على خلاف الحكم الثابت في العام لبعض افرادة، فان كان المفهوم اءص [230] نعم لو قيل بلزوم رجوع الضمير إلى ما هو المقصوء من المرجع لبا، فيجري فيه النزاع. ويمكن أن يقال بالاجمال، لكن الظاهر أنه لو ارىء منه ذلك ءون المراد الاستعمالى، فذاك سنخ من الاستخدام، لان الضمير بمنزلة تكرار اللفظ كما صرح به ءام طله.
